هبوط سعر النفط الكويتي الى 46,14 دولار للبرميل.. والخام الامريكي لادنى مستوى منذ 20 شهرا

النعيمي: طاقة النفط الاحتياطية للسعودية 3 ملايين برميل بشباط

■ نيودلهي ـ الكويت ـ لندن ـ رويترز ـ ا ف ب: قال وزير النفط السعودي علي النعيمي امس الاربعاء ان الطاقة النفطية الاحتياطية للمملكة ستبلغ ثلاثة ملايين برميل في شباط (فبراير) المقبل وذلك بعد جولة ثانية من تخفيضات الانتاج تطبقها أوبك.

وأضاف في تصريحات للصحافيين في نيودلهي ان الاستثمارات طويلة الاجل في قطاع الطاقة لن تتأثر بتحركات أسعار النفط في الاجل القصير.

وقال النعيمي «الاستثمارات في صناعة النفط والغاز استثمار طويل الاجل جدا ولا تتحدد بناء على تحركات قصيرة الاجل للاسعار».

وأضاف أنه يريد أن يشهد نموا اقتصاديا على مستوى العالم وخاصة في الدول النامية. وأضاف أن الطلب سيستمر في النمو والوقود الاحفوري سيظل المصدر الرئيسي للطاقة. وقال «الاستثمارات في هذا القطاع تتسم بالحرص الشديد».

ولدى دول أوبك ما يقدر بنحو مئة مشروع للتنقيب عن النفط وانتاجه باستثمارات تقدر بنحو مئة مليار لتلبية الطلب المتنامي لكن كان من الصعب الاستناد الى تهدئة السوق في تبرير زيادة الطاقة الانتاجية.

وكان من اسباب ارتفاع أسعار النفط على مدى اربع سنوات الافتقار الى طاقة انتاجية فائضة لدى دول أوبك من شأنها التخفيف من أي صدمات غير متوقعة تتعرض لها الامدادات مثل الاعاصير أو الهجمات على منشات نفطية.

وتستثمر السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم مليارات الدولارا لزيادة طاقتها الانتاجية الى 12,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2009 لتلبية الطلب العالمي.

وقالت المملكة مرارا ان سياستها تتمثل في الابقاء على طاقة احتياطية تتراوح بين 1,5 مليون برميل ومليوني برميل يوميا. وكانت أوبك اتفقت على خفض 1,2 مليون برميل يوميا من الانتاج بدءا من تشرين الثاني (نوفمبر) وخفض 500 ألف برميل يوميا أخرى بدءا من أول شباط (فبراير) المقبل. وسعى المنتجون في الشرق الاوسط كذلك لابرام صفقات تكرير مع دول مثل الهند والصين لايجاد سوق لانتاجها من الخام من خلال تزويد قطاع التكرير المتنامي في المنطقة.

وتجري ايران محادثات مع مجموعة ايسار الهندية لبناء مصفاة في ايران. وقال النعيمي ان المنتجين يأخذون في الاعتبار العرض والطلب والمخزونات لكن للاسف فان الاسعار في السوق تتأثر بعوامل أخرى منها عوامل سياسية. واضاف النعيمي «هذا يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لنا... نحن نأمل ان يكون المستقبل أفضل. نأمل ان تستقر السوق. عندما تستقر الاسعار يشعر الجميع بالرضى».

وكان النعيمي قد أبلغ الصحافيين في وقت سابق انه لا داعي للقلق بشأن أسعار النفط لان السوق في حالة جيدة. وهبطت اسعار النفط بنسبة ثلاثة بالمئة الى5,53 دولار للبرميل الثلاثاء وهو أدنى مستوى منذ 25 مايو ايار عام 2005 بعد أن قال النعيمي أن تخفيضات أوبك تعمل بشكل جيد ولا داعي لعقد اجتماع استثنائي للمنظمة.

ومن جهتها قالت مؤسسة البترول الكويتية امس الاربعاء ان سعر النفط الخام الكويتي انخفض الى 46,14 دولار للبرميل يوم الثلاثاء مسجلا هبوطا قدره 55 سنتا عن اليوم السابق. وكان النفط الكويتي سجل ذروة 68,68 دولار في الثامن من اب (اغسطس).

كما انخفض سعر الخام الامريكي الخفيف الى أدنى مستوى منذ 20 شهرا امس الاربعاء بعد أن قالت المملكة العربية السعودية انه لا داعي للقلق بشأن الاسعار رغم هبوطها 16 في المئة منذ بداية العام.

وانخفض سعر الخام الامريكي 93 سنتا لعقود شباط (فبراير) الى 5,28 دولار للبرميل ليسجل بذلك أدنى مستوى منذ 25 ايار (مايو) عام 2005.

الى ذلك قال مصدر بمنظمة أوبك امس الاربعاء ان المنظمة تتابع أسواق النفط عن كثب لكن ليس لديها خطط لعقد اجتماع استثنائي. وقال المصدر لرويترز «مازلنا ننتظر تنفيذ تخفيضات أول شباط (فبراير) لكننا نتابع أيضا السوق عن كثب ونجري مشاورات لتقييم الوضع».

وأضاف «لكن حتى الان لا يوجد اتفاق على عقد اجتماع استثنائي».

وكانت أوبك اتفقت على خفض 1,2 مليون برميل يوميا من الانتاج بدءا من تشرين الثاني (نوفمبر) وقررت في اجتماع اخر عقد الشهر الماضي خفض 500 ألف برميل يوميا أخرى بدءا من أول شباط (فبراير) المقبل.

وزير النفط السعودي مع نظيره الهندي في نيودلهي

مسؤول ليبي: اوبك لم تحدد موعدا لعقد اجتماع استثنائي لها

■ طرابلس ـ يو بي آي: قال رئيس مؤسسة النفط الليبية شكري غانم امس الاربعاء ان منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) لم تحدد بعد موعدا نهائياً لعقد اجتماعها الاستثنائي لمتابعة أوضاع السوق النفطية في العالم.

وابلغ غانم يونايتد برس انترناشونال ان الأعضاء في أوبك يجرون مشاورات فيما بينهم بشأن إمكانية خفض الإنتاج إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على عقد اجتماع في شهر شباط (فبراير) المقبلة.

يذكر أن منظمة أوبك كانت قد تعهدت في شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي بخفض الانتاج بمقدار 2,1 مليون برميل يومياً اعتبارا من الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). وكانت المنظمة نفسها قررت خلال اجتماعها في العاصمة النيجيرية، أبوجا، الشهر الماضي خفض الإنتاج بمقدار 500 الف برميل يومياً إضافية ابتداء من أول شهر شباط (فبراير) المقبل.

يشار الى ان هذا الخفض أثارة قلق شديد لدى المنتجين للنفط الأعضاء في المنظمة وخصوصاً بعدما انخفضت أسعار النفط بنحو 15 % منذ مطلع هذا العام.

وتشير مصادر نفطية ليبية الى ان أسواق النفط العالمية بها وفرة بالمعروض تصل الى مليون برميل يومياً.

تدرس أفضل نموذج لعقود النفط في أوروبا وأمريكا

وزارة النفط: قادة العراق يتفقون على مشروع قانون النفط

بغداد ـ رويترز: قال عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية امس ان لجنة خاصة اتفقت على صيغة نهائية لمشروع قانون النفط تحدد القواعد التي سيتم على أساسها تقسيم الايرادات وزيادة الانتاج.

وقال جهاد لرويترز ان مشروع القانون الذي صاغه عدد من كبار الزعماء الوطنيين والاقليميين ينص على تشكيل لجنة اتحادية برئاسة رئيس الوزراء للاشراف على كل العقود يدخل في سلطتها مراجعة الاتفاقات الحالية الموقعة في عهد الرئيس السابق صدام حسين أو الاتفاقات التي وقعتها الحكومة الكردية الاقليمية.

وقال جهاد لرويترز ان اللجنة استكملت صياغة القانون مساء أمس ووافق جميع اعضاء اللجنة عليه بالاجماع وسيعرض على الحكومة في أوائل الاسبوع المقبل.

وكانت الموافقة على قانون للنفط يساعد في تسوية خلافات محتملة بين الطوائف والاعراق في العراق بشأن تقسيم ثالث أكبر احتياطيات للنفط الخام في العالم مطلبا رئيسيا للولايات المتحدة لتقديم المزيد من الدعم العسكري لحكومة الوحدة الوطنية. وتابع جهاد أن الجميع يعتبر هذا القانون انجازا كبيرا ومشروعا قوميا وأشار انه لا توجد خلافات بشأن القانون. وقال جهاد ان اللجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء برهم صالح ستعرض مشروع القانون على الحكومة الاسبوع المقبل للموافقة عليه.

وبعد ذلك سيحال القانون الى البرلمان. ويأمل المسؤولون في ان تسهل مناقشة فريق يضم كل التيارات للقانون موافقة البرلمان عليه. وينص القانون على اقامة الية لادارة ايرادات النفط بشكل مركزي وتوزيعها على الاقاليم المختلفة. وتابع جهاد أن القانون يورد قيودا واضحة تضمن ان تحقق جميع العقود مصلحة العراق. ورفض جهاد تحديد من الذي سيتفاوض مع الشركات الدولية لكنه قال ان مجلسا اتحاديا سيكون له القول الفصل في الموافقة على العقود. وابلغت مصادر بارزة من قطاع النفط رويترز الشهر الماضي أن الاقاليم ستتفاوض مع شركات النفط الكبرى على عقود الخام وتطوير الحقول لكن السلطة المركزي يجب ان توافق عليها. ويحتاج العراق بشدة للاستثمارات الاجنبية لانعاش اقتصاده المدمر الذي يعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات صادرات النفط.

وقالت مصادر من وزارة النفط امس الاربعاء ان العراق يسعى الى ايجاد أفضل نموذج لعقوده المستقبلية مع شركات النفط الدولية عن طريق دراسة الاتفاقات القائمة في النرويج وبريطانيا والولايات المتحدة.

وقالوا أن مشروع قانون النفط الذي اتفقت عليه لجنة عراقية خاصة هذا الاسبوع لم يحدد شكل العقود المستقبلية. وأبلغ متحدث باسم وزارة النفط رويترز في وقت سابق امس الاربعاء ان مشروع القانون سيعرض على الحكومة في أوائل الاسبوع المقبل. وقالت المصادر ان الوزارة أرسلت فريقا من 20 شخصا الى بريطانيا لدراسة عقود هناك. ومن هناك سيتوجه الفريق الى النرويج. وأضافت المصادر أن فريقا اخر سيتوجه الى الولايات المتحدة قريبا.

وتقسيم النفط عاملا مهما في الصراع الطائفي في العراق. فحقول النفط الجنوبية حول البصرة تقع في منطقة تهيمن عليها فصائل متناحرة من القوى السياسية الشيعية بعضها مقرب من ايران. والحقول الشمالية تقع على مشارف المنطقة الكردية حول مدينة كركوك. ويريد الاكراد ضم المدينة لتصبح عاصمتهم الاقليمية ويتهم العرب والتركمان الميليشيات الكردية بتنفيذ عمليات تطهير عرقي قبل استفتاء على مستقبل المدينة ينص عليه الدستور ومن المقرر ان يجرى هذا العام. والاقلية العربية السنية التي كانت تهيمن على البلاد في عهد الرئيس السابق صدام حسين تتركز في بغداد والمناطق المجاورة لها الى الشمال والغرب حيث لا يوجد الكثير من احتياطيات النفط المعروفة.

ويصر السنة بشكل خاص على ان تسيطر الحكومة المركزية في بغداد على قطاع النفط على الرغم من اقرار دستور جديد رعته الولايات المتحدة وعارضه أغلب السنة بعض السلطات للاقاليم الاتحادية التي تنشأ حديثا فيما يتعلق بالنفط والغاز.

دمشق توافق على تمرير كميات إضافية من مياه الفرات إلى بغداد

وزير التجارة العراقي يدعو الشركات السورية للاستثمار في العراق

دمشق ـ يو بي أي: ربط وزير التجارة العراقي عبد الفلاح السوداني صراحة تطوير التبادل التجاري بين بلاده والعراق بالملف الأمني والسياسي وكشف عن مفاوضات لاستيراد الحبوب من سورية.

وقال السوداني امس «اننا نبحث احتمال استيراد بعض المنتجات الزراعية من سورية ومنها الحبوب حيث الإنتاج السوري من هذه المادة جيد ويمكن أن يفاد منه العراق لسد بعض احتياجاته».

وأشار الى ان «التبادل التجاري القائم حاليا هو بين القطاع الخاص في البلدين»، إلا أنه أكد أن «لا أرقام لديه» حول مستوى هذا التبادل، وإن كان يعتقد أنها «جيدة».

وأمل «نأمل أن يتطور التبادل التجاري بين البلدين بتطور التعاون السياسي والأمني».

وقال ان «مسألة التهريب يعاني منها الجانبان السوري والعراقي حيث تعاني سورية من تهريب بعض منتجاتها الزراعية الى العراق فيما يعاني العراق من تهريب بعض منتجاته النفطية الى سورية».

وأعرب عن «القناعة بأن هذه الأمور يمكن ان نحد منها كثيرا بالتعاون الوثيق بين الطرفين».

وشدد على ان «هناك رغبة شديدة من الجانبين العراقي ويقابلها مثلها في الجانب السوري لإعادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ما كان عليه»، عشية سقوط بغداد، مشيراً الى ان «حجم التبادل آنذاك وصل الى 2، 5 مليار دولار».

وأعرب وزير التجارة العراقي عن أمله في «ان تعود العلاقات كسابق عهدها بل أقوى من ذلك ونأمل أن يزداد التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والسياسي والاجتماعي بين الشقيقين».

وقال السوداني «نحن نعتقد كما الرئيس بشار الأسد أن العراق وسورية توأمان».

ويشارك السوداني يزور سورية ضمن وفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس العراقي جلال طالباني بدأ زيارته الأحد الماضي. ويضم الوفد مسؤولين أمنيين وسياسيين واقتصاديين.

ومن جهته قال عبد اللطيف رشيد وزير الري العراقي امس الأربعاء إن سورية وافقت على مد العراق بكميات hإضافية من مياه لتحسين نوعية المياه في هذا البلد الذي يشتكي من زيادة الملوحة والتلوث.

وقال رشيد لقد ركزنا في مباحثاتنا مع الجانب السوري يوم (الثلاثاء) على ضرورة زيادة اطلاق كميات اضافية من مياه الفرات باتجاه العراق وقد وافق الأخوان في سورية على ذلك».

وتعتبر تركيا وسورية والعراق الدول الثلاث يمر فيها نهر الفرات الذي ينبع من الأراضي التركية.

وبموجب اتفاق مرحلي في العام 1987 فإن تركيا تمرر نحو 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات باتجاه سورية، تمرر الأخيرة أكثر من نصفها باتجاه العراق.

وقال رشيد «لقد زار وفد عراقي مئي تركيا قبل نحو العام وطلبنا منها زيادة إطلاق المياه في نهر الفرات وبالفعل فقد وافق الأتراك على إطلاق 200 متر مكعب في الثانية إضافة الى الكميات المقررة».

وأضاف ان «هذه الكميات الإضافية تسهم في تحسن نوعية المياه الوصلة الى العراق عبر الفرات».

وكرر رشيد أن بلاده «تعاني من مشكلة الملوحة والتلوث في المياه وقد تم الاتفاق مع الجانب السوري على تفعيل عمل اللجنة الفنية المائية الثلاثية السورية العراقية التركية بعدما انقطعت عن الاجتماعات منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي».

وقال رشيد ان «وفدا فنيا أرسل إلى أنقرة الشهر الماضي لبحث سبل تنشيط وتفعيل اللجنة الثلاثية وقد وافقت تركيا على الطلب على أمل أن نجتمع قريباً».

يذكر ان تركيا هي الطرف الذي عطل أعمال اللجنة حيث كان مطلب سورية والعراق منها عقد اتفاق نهائي بشأن المياه الا ان أنقرة رفضت ذلك وعطلت الاجتماعات.

ونفى رشيد إمكانية أن يتوصل الجانبان السوري والعراق الى اتفاقات خلال هذه الزيارة، مشيراً الى ان المأمول هو التوصل لمذكرات تفاهم تتولى التنسيق والتعاون المشترك.

وأكد على ان «الاجتماعات بين الجانبين توصلت الى نتائج إيجابية جيدة بخصوص تبادل المعلومات على صعيد الموارد المائية والري والمشاريع المستقبلية وقرر الطرفان تفعيل اللجان الفنية».

وأضاف إنه «يفترض أن نعرف الخطط التشغيلية والاستراتيجية لكل من سورية وتركيا لأن أي نقص في الموارد وأي مشاريع استراتيجية لها تأثيرها المباشر على الموارد المائية في العراق».

وأشار «لقد قررنا كذلك تبادل الخبرات الفنية والتعاون بين المؤسسات الهندسية في البلدين».

ويشارك رشيد في الوفد رفيع المستوى الذي يترأسه الرئيس العراقي جلال طالباني ويزور دمشق منذ يوم الأحد الماضي. والوفد ذو طبيعة أمنية سياسية اقتصادية وتجارية ونفطية ومائية.

الميزان التّجاري التونسي الغذائي يسجّل فائضا بـ 196 مليون دولار

■ تونس ـ يو بي أي: أظهرت بيانات احصائية رسمية ان الميزان التجاري التونسي للمواد الغذائية سجل خلال العام الماضي فائضا قدر بـ259. 2 مليون دينار (196, 3 مليون دولار) نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 29 %.

ووفقا لهذه البيانات التي تضمنها تقرير لوزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية نشر امس الأربعاء، فان المبادلات التجارية التونسية للمواد الغذائية سجلت خلال العام الماضي نموا في الصادرات الغذائية بنسبة 29 % مقارنة مع النتائج المسجلة عام 2005، لتبلغ قيمتها 1580. 5 مليون دينار (1197. 3 مليون دولار).

وأوضحت ان هذا التطور الملحوظ في الصادرات التونسية من المواد الغذائية، جعل نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات تستقر في حدود 120 % مقابل 112 % عام 2005.

وأضافت ان عام 2006 يعد العام الثالث على التوالي الذي يسجل خلاله الميزان التجاري التونسي للمواد الغذائية نتيجة ايجابية، ذلك ان نسبة تغطية الواردات بالصادرات كانت في حدود 118 % عام 2004، و112 % عام 2005 و120 % عام 2006.

السعودية تعتزم تأسيس شركة مالية بمليار ومئتي مليون ريال

■ الرياض ـ يو بي أي: طلبت وزارة التجارة والصناعة السعودية من السلطات اصدار مرسوم ترخيص بتأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول)، شركة مساهمة مقفلة برأسمال قدرة مليار ومئتي مليون ريال سعودي (930.319 مليون دولار). وأوضحت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحافي امس أن الشركة مملوكة بالكامل للدولة ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة وتتمثل أغراضها في توفير وتهيئة وادارة آليات تداول الأوراق المالية والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها.

وقالت الوزارة أن رأسمال الشركة يبلغ مليار ومئتي مليون ريال سعودي مقسم الى مئة وعشرين مليون سهم متساوية القيمة تبلغ القيمة الاسمية لكل منها عشرة ريالات سعودية وجميعها اسهم نقدية اكتتب بها صندوق الاستثمارات العامة.

خبراء: توحيد معايير التمويل الاسلامي أمر مستبعد

المنامة ـ من محمد عباس:

قال خبراء في التمويل الاسلامي ان توحيد معايير منتجات التمويل الاسلامي أمر ضروري لهذا القطاع لكن توحيدها بشكل كامل قد يكون مستحيلا ويهدد بتقييد التجديد.

ويقول العديد من المصرفيين ان التفسيرات المختلفة للشريعة تعطل قطاع التمويل الاسلامي اذ تربك المستثمرين وتزيد من صعوبة بيع المنتجات بين الاسواق المختلفة.

وقال محمد الشاعر مدير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية «المنتجات يجب ان تكون متماثلة... في الاسواق المختلفة. هذا مستوى مهم للغاية من توحيد المعايير يتعين علينا التوصل اليه».

ولكنه أبلغ رويترز «الاسلام يضم عدة طوائف. وكل لها فتاواها. وتحقيق التجانس بين مختلف الطوائف أمر مستحيل».

وقال الشاعر على هامش اجتماع لخبراء في الشريعة يقدمون المشورة للمؤسسات المالية عقد في البحرين هذا الاسبوع ان الهيئة تطور معايير العمل المصرفي الاسلامي التي اما أن تكون الزامية أو تستخدم كخطوط ارشادية في أغلب الدول العربية وماليزيا.

يعتقد أن قطاع التمويل الاسلامي يتراوح حجمه بين 200 مليار دولار و400 مليار دولار على مستوى العالم وتعزز بدرجة كبيرة باعادة تدوير ايرادات النفط من منطقة الخليج ويستند الى مفهوم المشاركة في الارباح بدلا من أسعار الفائدة. والمسلمون الذين يستثمرون أموالهم وفقا لتعاليم الشريعة لا يشترون أصولا تدفع فوائد أو يتربحون من أعمال تتعلق بالخمور والسلاح ولحم الخنزير والقمار.

ومن الامثلة على المنتجات الاسلامية التي وجدت صعوبة في الانتقال من سوق لاخرى بسبب تفسيرات مختلفة للشريعة الصكوك أي السندات الاسلامية. فالصكوك من ماليزيا وهي مركز عالمي للتمويل الاسلامي لا تجد مشترين لها في الخليج. وقال خبراء في الشريعة ان اختلافات طفيفة في التفسيرات قد تكون مفيدة في التشجيع على تصميم منتجات جديدة.

وقال عز الدين خوجة الامين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية «انها موازنة صعبة بين التوحيد والتجديد لكن في الغرب لم يعطل التوحيد التجديد. في الواقع وفرت المعايير الموحدة الاساس للمنتجات الجديدة».

وفرض مجموعة من القواعد على مستوى العالم سيتطلب وجود هيئة مراقبة عالمية وهو ما يرى بعض الخبراء انه سيكون مربكا للغاية. وقال نظيم يعقوبي مستشار الشريعة لبنوك منها (اتش.اس.بي.سي) هولدنغز وسيتي بنك «كانت هناك دعوات للجنة عالمية للشريعة لمراقبة المؤسسات المالية الاسلامية على مستوى العالم.. أقول ان هذا مستحيل... سيتطلب الامر ستة أشهر لترتيب اجتماع واحد».

وبدلا من ذلك يؤيد الشاعر السياسة التي تتبعها هيئته وهي تطوير المعايير التي قد تختار البنوك المركزية تطبيقها. وقال «ما يتعين عمله هو التعاون والتوصل الى اطار للفتوى يكون متماثلا في مختلف البلاد. وهذا هو التحدي وهذا ما نعمل على تحقيقه».

ويشير خبراء الشريعة الى أن أقدم بنك اسلامي في العالم تأسس في عام 1975 والنظام المصرفي التقليدي مازال يتعين عليه توحيد المعايير في مجالات كثيرة على الرغم من انه اقدم بكثير من النظام الاسلامي.

(رويترز)

شركة طاقة الاماراتية تشتري حقوق شركة «تاليسان انرجي» في بحر الشمال

■ أبوظبي ـ يو بي أي: أعلنت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) المدرجة أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية أنها وافقت على شراء حقوق شركة تاليسمان إنرجي غير المشغلة في حقل نفط براي البريطاني ببحر الشمال مقابل مبلغ لم يتم الإفصاح عنه.

وقالت وكالة انباء الامارات الرسمية (وام) ان الصفقة تمت بين شركة شركتي «تاليسمان إنرجي ليمتد» (المملكة المتحدة) و«تاليسمان إل أن أس ليمتد تاليسمان»، وهما شركتان مملوكتان بالكامل لمؤسسة تاليسمان إنرجي، وبين شركة «طاقة براتاني ليمتد» وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة).

وقالت «طاقة» في بيان لها في أبوظبي امس الاربعاء إن الصفقة وضعت موضع التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) الجاري ولفتت الى ان الصفقة ستخضع لموافقة الحكومة والأطراف الأخرى المعنية وتوقعت ان يتم الانتهاء من استكمال العمل في صفقة البيع هذه في وقت لاحق من هذا العام.

وقال بيتر باركر هوميك الرئيس التنفيذي لشركة طاقة أن استملاك هذه الحصة في حقل برأي يعتبر خطوة أخرى في تطور شركة طاقة باعتبارها شركة عربية أوروبية للطاقة تزاول العمل في قطاع الطاقة على كافة المستويات.

وأضاف أن امتلاك الحقوق في حقل برأي «يمنحنا احتياطيات عالية الجودة وأفضل الشركاء في هذا القطاع ويساعد امتلاك هذه الحقوق على التكامل بشكل ممتاز مع الأصول التي اشتريناها في هولندا».

وأعرب عن أمله بتعميق تواجد الشركة في قطاع الطاقة الأوروبي «وهو المكان الذي تعتزم أن نساهم فيه بشكل حيوي وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضيتي تخزين الكربون والمسؤولية الاجتماعية للشركات».

وقال هوميك ان شركة «طاقة» تعتزم تطوير واحدة من أكبر منصات الغاز الطبيعي المسال البحرية في العالم ومرافق لتخزين الغاز تستخدم لتلبية احتياجات كل من بريطانيا وأوروبا عند ارتفاع الطلب الموسمي على الطاقة.

وتتضمن حقوق شركة تاليسمان في حقل برأي 18 % من مناطق جنوب وشمال ووسط وغرب حقل براي للنفط و18 % في حقل باين و9ر16 % في حقل شرق براي و13 % في حقل برايمر و18 % من خط تصدير النفط من براي الى فورتيز و9 % في خط أنابيب ساجي والمنصة البرية و9 % في خط ارتباط براي 2 ميللر وحقوق استكشاف مختلفة اضافة الى إيرادات نقل ومعالجة من حقول أطراف أخرى. وبلغ معدل انتاج تاليسمان الصافي من حقل براي في عام 2006 حوال 19 ألف برميل نفط مكافئ في اليوم فيما بلغت احتياطيات تاليسمان المؤكدة 5ر18 مليون برميل نفط مكافئ مع احتياطي محتمل يبلغ 34 مليون برميل نفط مكافئ في نهاية 2006.

يذكر ان شركة «طاقة» تحمل تصنيف «اي اي 3» وتصنيف «اي»، وحصلت أخيراً على جائزتي الصفقة الأفضل في الأسواق الناشئة للعام وجائزة أفضل سندات لمؤسسات الشرق الأوسط.

وتأسست طاقة في أبوظبي عام 2005 وهي مدرجة فى سوق أبو ظبي للأوراق المالية وتبلغ قيمة أصول الشركة 31 مليار درهم فيما تبلغ عائداتها 3,3 مليار درهم.

وتمتلك شركة طاقة قدرات إستثمارية في توليد الطاقة والتحلية والتعدين والتنقيب وإنتاج المصادر المتجددة والنفط والغاز وتكرير النفط وبيع المنتجات النفطية المكررة على نطاق التجزئة وخطوط الأنابيب والخدمات وإدارة الأصول.

ويبلغ إنتاج الشركة من الطاقة الكهربائية نحو 7 آلاف ميغاوات وتدير أعمالها انطلاقا من مكاتبها في أبوظبي ولندن وهولندا ولها شركاء في الخليج والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وشمال أفريقيا وآسيا واستراليا والولايات المتحدة.

يذكر أن الدولارالأمريكي يساوي نحو 68.3 درهماً إماراتياً.

ارتفاع موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية نحو 516,75 مليون دولار

■ بيروت ـ يو بي أي: أظهر تقرير دوري لمصرف لبنان المركزي نشر امس الاربعاء إن موجوداته من العملات الاجنبية ارتفعت في النصف الاول من شهر كانون الثاني (يناير) الحالي 516,75 مليون دولار بعدما كانت تراجعت في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي 206,39 مليون دولار وارتفعت موجودات مصرف لبنان المركزي من العملات الاجنبية عام 2005 بحدود 1,317,720 مليار دولار رغم التوتر السياسي الذي انعكس سلبا على السوق المالي بالطلب على الدولار.

لكن ودائع عربية بحدود 1,500 مليار دولار في البنك المركزي ساهمت في اعادة التوازن الى السوق المالي مما أدى الى عودة موجودات مصرف لبنان المركزي من العملات الاجنبية الى الارتفاع بعد ان كانت تراجعت خلال اشهر عدة .

واشار التقرير الى ان موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية ارتفعت من نحو 12 مليارا و475 مليوناً في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الى 12 مليارا و991 مليونا 75 ألفاً، أي بارتفاع 75.516 مليون دولار.

وبلغت موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية مع نهاية عام 2006 12 مليارا و975 مليون دولار بارتفاع قدره 1,317,720 مليار دولار عن نهاية عام 2005.

وكانت موجودات مصرف لبنان سجلت خلال العام 2005 ارتفاعاً بلغ 175 مليون دولار عما كانت عليه في نهاية العام 2004 لتصل إلى 11 ملياراً و28و657 مليون دولار.

وكانت موجودات المصرف من العملات الاجنبية ارتفعت عام 2003 نحو 6 مليارات دولار، وهو ارتفاع غير مسبوق في عام واحد في تاريخ المصرف، ووصلت الى أكثر من 12 مليار دولار بينها 7 مليارات ونصف المليار دولار موجودات صافية للمصرف.

وارتفعت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية من 6546 مليون ونصف المليون دولار في نهاية عام 2002 إلى نحو 12,322,181 مليار دولار في نهاية عام 2003 أي بارتفاع نحو 6 مليارات دولار. لكن هذه الموجودات تراجعت في العام 2004 لتصل الى 11 ملياراً و81و482 مليون دولار.

وكانت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية تراجعت 33,1109 مليون دولار عام 2001 ووصلت إلى 4965، 9 مليون دولار.

وارتفعت موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية عام 2002 من 4965، 9 مليون دولار في نهاية عام 2001 الى 6546,5 مليون دولار في نهاية عام 2002 أي بزيادة 1580,6 مليون دولار.

وكانت موجودات مصرف لبنان المركزي من العملات الاجنبية تراجعت عام 2000 نحو 1,674,84 مليار دولار. وقد بلغت هذه الموجودات مع نهاية عام 2000 نحو 5,933,02 مليار دولار بينما كانت في نهاية عام 1999 نحو 7,608,88 مليارات دولار.

وكانت موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية زادت 1,189 مليار دولار خلال عام 1999.

وارتفعت موجودات المصرف من العملات الاجنبية من نحو 6,418,36 مليار دولار في نهاية عام 1998 إلى نحو 7,607,88 مليار دولار في نهاية عام 1999، أي بزيادة نحو مليار دولار و189 مليون دولار.

وتشمل موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية ما يملكه من هذه العملات جانب ما تودعه مصارف تجارية لديه من عملات اجنبية.

ولا يعلن مصرف لبنان عادة عن ما يملكه من عملات اجنبية.

السعودية للكهرباء تستثمر 15,8 مليار ريال هذا العام

■ الرياض ـ رويترز: قالت الشركة السعودية للكهرباء أكبر شركة لمرافق الخدمات العامة في المملكة من حيث القيمة السوقية للاسهم امس الاربعاء انها تعتزم استثمار 15,8 مليار ريال (4,12 مليار دولار) في منشات قطاع الكهرباء هذا العام لزيادة الطاقة الانتاجية.

وقالت الشركة الحكومية في بيان نشر على موقع البورصة السعودية على شبكة الانترنت ان هذا المبلغ سيستثمر في عمليات التوليد ونقل الكهرباء وتوزيعها بما في ذلك اضافة 1609 ميجاوات لطاقة التوليد بحلول عام 2008.

وكانت وزارة الكهرباء السعودية التي تكافح لتلبية الطلب المتزايد اعلنت في كانون الاول (ديسمبر) عن عزمها زيادة طاقة توليد الكهرباء الى المثلين تقريبا الى 67 الف ميجاوات خلال تسع سنوات من 34 الف ميجاوات في منتصف عام 2006.

وقالت شركة الكهرباء انها تعتزم انفاق 5,78 مليار ريال على توليد الكهرباء و5,15 مليار ريال على نقل الكهرباء 4,15 مليار ريال على توزيعها هذا العام. واضافت الشركة قولها ان عدد مستخدمي الكهرباء سيزيد 260 الفا هذا العام.